Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث (الجزء الثاني)، 2025
الموقع الإلكتروني للمجلة: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

الأحزاب السياسية المصرية: التعددية الشكلية ومعوقات الدور في الحكم

يوسف أحمد بونه *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): yuosifbona@bwu.edu.ly

Egyptian Political Parties: Formal Pluralism and Obstacles to a Role in Governance

Yousuf Ahmed Bounah *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

Received: 11-07-2025; Accepted: 02-09-2025; Published: 10-09-2025

الملخص

يتناول هذا البحث دور الأحزاب السياسية المصرية في الحكم، مع التركيز على إشكالية ضعف أدائها وتأثيرها الفعلي رغم تبني نظام التعددية الحزبية. يهدف البحث إلى تحليل السياق التاريخي لنشأة الأحزاب، وتقييم تأثير الإطار القانوني والمؤسسي على فاعليتها. يعتمد البحث على المنهج التحليلي التاريخي، ويوضح أن الحياة الحزبية في مصر شهدت تحولات من مرحلة التعددية الملكية إلى هيمنة الدولة على المشهد الحزبي. كما يكشف أن الإطار القانوني للأحزاب ظل مقيدًا ومتحفظًا على التعددية الحقيقية، وأن المشاركة البرلمانية للأحزاب كانت محدودة في أغلب الفترات، في حين لم تشارك في تشكيل السلطة التنفيذية إلا في حالات استثنائية. ويختتم البحث بالإشارة إلى أن الأحزاب تواجه تحديات بنيوية وهيكلية، مثل ضعف التنظيم الداخلي، والتدخل الأمني، وعزوف المواطنين، مما يحد من دورها في دعم الديمقراطية وترسيخ الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، مصر، الحكم، الديمقراطية، التعددية الحزبية، التحديات.

Abstract

This research examines the role of Egyptian political parties in governance, focusing on the problem of their weak performance and actual influence despite the adoption of a multi-party system. The research aims to analyze the historical context of the emergence of parties and assess the impact of the legal and institutional framework on their effectiveness. Adopting a historical analytical approach, the research demonstrates that party life in Egypt has undergone a transformation from a period of monarchical pluralism to state dominance of the party landscape. It also reveals that the legal framework for parties has remained restrictive and conservative regarding true pluralism, and that their parliamentary participation has been limited in most periods, while they have only participated in shaping the executive branch in exceptional cases. The research concludes by noting that parties face structural challenges, such as weak internal organization, security interference, and citizen aversion, which limit their role in supporting democracy and consolidating good governance.

Keywords: Political parties, Egypt, governance, democracy, multi-partyism, challenges.

المقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي الحديث، فهي بمثابة قنوات مؤسسية **تنظم المشاركة السياسية**، وتعمل على **تعبير عن مصالح المواطنين** المتنوعة، وتُسهم في **تداول السلطة بشكل سلمي**. وفي كثير من الدول، تعتبر الأحزاب هي المحرك الرئيس للعملية السياسية، حيث تبلور البرامج الانتخابية، وتشكل الحكومات، وتراقب أداء السلطة التنفيذية، وتُعد بذلك مؤشراً حيوياً على صحة أي نظام سياسي.

وعلى الرغم من تبني مصر لنظام التعددية الحزبية منذ سبعينيات القرن العشرين، إلا أن الواقع السياسي ظل يشهد **ضعفاً في أداء الأحزاب السياسية** و**غياباً لتأثيرها الفعلي** في الحكم، سواء على مستوى صناعة القرار أو في تشكيل الحكومات. هذا التناقض بين التعددية الشكلية وضعف الدور الفعلي هو ما يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة الحياة الحزبية في مصر، ويجعل دراستها أمراً بالغ الأهمية.

أهمية البحث

تأتي أهمية دراسة الأحزاب السياسية المصرية من ارتباطها المباشر بمسألة **التحول الديمقراطي** وتثبيت قواعد **الحكم الرشيد**. إن فهم بنية الأحزاب وطبيعة علاقاتها بالدولة والمجتمع يفتح المجال لتفسير أسباب تعثر الديمقراطية في مصر، ويسلط الضوء على القيود البنيوية والسياسية التي تحد من فاعليتها، رغم التعدد الظاهري في المشهد الحزبي. ويرتبط ذلك كذلك بدور الانتخابات كأداة لتوزيع الموارد والسلطة، حيث استُخدمت في بعض المراحل لتعزيز شرعية النظام بدلاً من فتح المجال للمنافسة الحقيقية.

إشكالية البحث

على الرغم من مرور عقود على إعادة العمل بالتعددية الحزبية في مصر، لا تزال الأحزاب تواجه تحديات كبيرة تحد من دورها في الحكم، سواء على مستوى المشاركة السياسية أو التأثير في السياسات العامة. وتنبع الإشكالية الرئيسة للبحث من هذا التناقض: لماذا لم تلعب الأحزاب السياسية دوراً فعّالاً في الحكم في مصر؟ وما هي العوامل البنيوية، والسياسية، والقانونية التي أعاقت قيامها بهذا الدور؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. تحليل السياق التاريخي لنشأة وتطور الأحزاب السياسية في مصر.
2. تقييم مدى تأثير الإطار القانوني والمؤسسي على فاعلية الأحزاب.
3. دراسة دور الأحزاب في الحكم والمشاركة في صناعة القرار.
4. استكشاف التحديات التي تواجه الأحزاب ومحاولة تقديم مقترحات لتفعيل دورها.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي التاريخي، حيث يستخدم التحليل الوصفي لفهم البنية التنظيمية والسياسية للأحزاب، إلى جانب دراسة السياق التاريخي لتطورها عبر الحقب المختلفة.

الإطار النظري والمنهجي

أولاً: تعريف الحزب السياسي وأدواره في النظام الديمقراطي:

إنّ الحزب السياسي هو منظمة سياسية تهدف إلى تجميع مجموعة من الأفراد حول أهداف وبرامج مشتركة، والعمل على الوصول إلى السلطة في إطار نظام مؤسساتي. ينظر إلى الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية باعتبارها الوسيلة الأساسية لتعبئة المواطنين، وتمثيل مصالحهم، والمشاركة في صياغة القرار العام. تضطلع الأحزاب بعدة وظائف أساسية، من بينها ما يلي:

التعبئة السياسية وتجنيد الكوادر وتشكيل الرأي العام والتنظيم الداخلي للمنافسة.
إلى جانب ذلك، تلعب دور الوسيط فيما بين السلطة والمجتمع، كما تتيح إمكانية التبادل السلمي للسلطة عبر الانتخابات النظامية.[1]

ثانياً: عرض لأهم النظريات المتعلقة بوظيفة الأحزاب:

تركز النظريات السياسية على تفسير الدور الذي تضطلع به الأحزاب في النظام السياسي، ويمكن تصنيف أهم هذه النظريات إلى فئتين على النحو التالي:

1. نظرية النخبة:

تعتبر الأحزاب منبرا لنخبة تتشكل من قادة سياسيين ومثقفين وأداريين، يهيء لهم التنظيم الحزبي فرصة الوصول إلى مراكز القرار. ووفق هذه النظرية، فإن المبادرات السياسية والأهداف العامة لا تنبع أساسًا من القاعدة الجماهيرية، بل تتم بلورتها داخل هياكل القيادة الحزبية، ما يخلق تبايناً بين القيادة والمجتمع الأوسع. وفي الحالة المصرية، يرى أن الحزب غالباً ما يصطف إلى جانب الدولة، باتخاذه أدوات التوظيف السياسي والتدجين التنظيمي، أكثر من كونه وسيلة حقيقية لتعبير المجتمع.[2]

2. نظرية التعددية:

تركز هذه النظرية على إظهار التعددية الحزبية كعنصر أساسي لضمان تمثيل واسع لآراء المجتمع في المؤسسات، وتمكين المنافسة العادلة على السلطة. وفقاً لهذه الرؤية، فإن وجود أحزاب متعددة يعزز من قدرة الأنظمة على التكيف، ويمنع احتكار السلطة، كما يفتح المجال أمام تداول الأفكار والقادة السياسيين. غير أن التعددية لا تترجم تلقائياً إلى فعالية حزبية. إذ أن نجاحها يعتمد على توفر قواعد تنظيمية مؤسسية وبيئة سياسية تحكمها النزاهة والمنافسة الحقيقية.[3]

ثالثاً: المنهج المستخدم في التحليل:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي التاريخي والتوصيفي بغرض فهم طبيعة الأعطال البنيوية التي تواجه عمل الأحزاب، ومكانتها ضمن البنية السياسية المصرية. كما يتبع البحث أسلوب التحليل المقارن السياقي، من خلال مقارنة الأداء الحزبي في فترات مختلفة، وربطه بالتغيرات المؤسسية والقانونية المحيطة. يتيح المنهج التاريخي إمكانية استظهار التحولات الأساسية في تطور الأحزاب، بدءاً من نشأتها وحتى سياقها المعاصر. وهذا يتطلب تحليل الوثائق القانونية (مثل قوانين الأحزاب والانتخابات)، وكذلك تقارير الحالة والملاحظات الموضوعية المستمدة من دراسات متخصصة، مما يساعد في استخلاص استنتاجات مبنية على بيانات موثقة وسياقية.

تطور الحياة الحزبية في مصر

أولاً: الحقبة الملكية (1922 - 1952):

لقد شهدت مصر خلال هذه الفترة ظهوراً مهماً للحياة الحزبية، حيث تأسست أولى الأحزاب السياسية التي لعبت دوراً محورياً في الحياة السياسية والاجتماعية. تم تأسيس حزب الوفد في مطلع العشرينات، ثم الحزب الوطني وكذلك الأحرار الدستوريين، ما أسس لبيئة سياسية متعددة الأطراف تعمل داخل نظام شبه ديمقراطي قائم على الملكية الدستورية ووجود برلمان منتخَب. هذه الأحزاب حاولت وضع مطالبة مصر بالاستقلال وتحريرها من الاحتلال البريطاني ضمن أجندتها السياسية، وقدم بعضها مثل الوفد مبادرات متعددة لمحاولة التفاوض مع السلطات البريطانية أو جذب انتباه القوى العالمية لوضع مصر.

[1] خطيب، نعمان أحمد. الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة. منشورات جامعة مؤتة، 1994، ص 25–26.
[2] Kassem, Maye. Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule. Lynne Rienner Publishers ،2004 ،p 58.
[3] Blaydes, Lisa. *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*. Cambridge University Press ،2011 ، p 15.

ولقد كانت العلاقة بين هذه الأحزاب والاستعمار البريطاني متوترة، حيث سارعت الحركات الوطنية الحزبية إلى تبني أهداف التحرر من النفوذ الأجنبي، وفي بعض الأحيان وجهت مطالب علنية لرفع الحماية البريطانية، في حين واجهت القيود والقمع السياسي من السلطات البريطانية أو الأجنحة الملكية التي كانت تحافظ على وضع القوة البريطانية، ما خلق بيئة حزبية مفعمة بالتنافس بين القوى السياسية القائمة، وتركزت الفاعلية الحزبية في إطار التنظيم الشعبي، المطالبة بحق الانتخابات، والمطالبة بإصلاحات دستورية تدريجية، وحتى المشاركة ضمن حكومات انتقالية أو مجتمع مدني سياسي منتظم.[4]

ثانياً: مرحلة الجمهورية الأولى (1952 - 2011):

1. حل الأحزاب بعد ثورة يوليو:

في أعقاب ثورة 23 يوليو 1952، تم حل الأحزاب السياسية من جذورها، وتقييمها كعوامل بالية أو حتى تهديد لاستقرار الدولة الجديدة. في الوقت الذي تبنى فيه النظام الجديد أفكارًا قومية وسكانية عبر مؤسسات سياسية جديدة، تم دمج القوى الحزبية في إطار الاتحاد الاشتراكي بقيادة السلطة الحاكمة. هذا التوجه سرعان ما أدى إلى دور مركزي للدولة كجهة وحيدة لاحتكار الخير العام، ما أبعد وجود الأحزاب كنظم مستقلة ومنافسة في الساحة السياسية.

2. تجربة الاتحاد الاشتراكي:

أسس الاتحاد الاشتراكي كإطار وحيد للعمل السياسي، ليصبح الحامل السياسي الوحيد للشرعية الجماهيرية، ويعمل على رفع شعارات الثورة، لكن عمليًا تحول إلى جهاز إداري تنفيذي لا يسمح فيه بالتمثيل المتعدد أو المعارضة. واشتدت قيود العمل الحزبي، ولم يظهر أي إطار حزبي بديل قادر على تقديم معنى سياسي أو تحدي النظام الحاكم عملياً.

3. عودة التعددية الحزبية في عهد السادات ومبارك:

أواسط السبعينيات، ظهرت بوادر إعادة تبني التعددية الحزبية، بإنشاء أحزاب مثل حزب التجمع الحزبي الذي ضم ناصريين ويساريين. وبداية من عام 1978، تأسس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي أصبح الهيكل السياسي الأهم، في حين ظهرت أحزاب معارضة شكلية بلا تأثير حقيقي للنظام. تحت مظلة التعددية المحكومة، كانت المنافسة الحزبية محمية داخل حدوده الضيقة، وهيمنة الحزب الوطني أصبحت متأصلة من خلال التحكم في التعيينات، والإعلام، والموارد. عجزت هذه الأحزاب المعارضة عن تشكيل تيارات قوية بناءً على تنظيم جماهيري أو تمويل مستقل؛ إذ ظل المجال السياسي منحصرًا داخل آليات الدولة السلطوية.[5]

ثالثاً: مرحلة ما بعد الثورة (2011 حتى الآن):

1. الانفجار الحزبي بعد الثورة:

مع سقوط نظام الحكم في عام 2011، شهد المشهد السياسي المصري "انفجاراً حزبيًا"، إذ تأسست مئات الأحزاب الجديدة. أُعيد فتح المجال السياسي بعد حل الحزب الوطني، وظهرت أحزاب ليبرالية مثل الحزب الدستور (حزب دستوري تأسس في 2012)، والحزب المصريين الأحرار، وغيرها ضمن بيئة أملها الديمقراطية الجديدة. وقع تعديل قانون الأحزاب، إلا أن العوائق القانونية مثل اشتراط عدد مؤسسيين وأعضاء مرتفع، ونشر أسمائهم في الصحف مدفوعة الأجر، شكل حواجز أمام تأسيس أحزاب شعبية حقيقية ببنية تنظيمية عميقة.[6]

2. صعود وسقوط حزب الحرية والعدالة:

لقد ظهر حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، كأول حزب فاز بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية 2011 - 2012، بفضل شبكة الخدمات الاجتماعية الواسعة التي كان لديها انتشار

[4] خطيب، نعمان أحمد. الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة. منشورات جامعة مؤتة، 1994، ص 101–105.
[5] كاسم، ماي. السياسة المصرية: ديناميكيات الحكم السلطوي. لين رينر للنشر، 2004، ص 41–47.
[6] خربوش، محمد صفي الدين. النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 33–36.

جماهيري جهوي قبلي وديني، إلى جانب تنظيم فعال شكّله النواة الجماهيرية لحكمه الوجيز رئاسياً. لكن بعد عام واحد، واجه الحزب رفضًا داخليًا واسعًا بسبب محاولات التعديل الدستوري وقرارات استثنائية، ما أدى إلى انقلاب حزبه من موقع الهيمنة إلى موقع الملاحقة أو المنبوذ. وتم عزل الرئيس المنتخب الذي يحمل قيم الحزب برعاية الجيش والمدنيين، وعزل الحزب فعلياً بعد المظاهرات الشعبية في 2013.[7]

3. إعادة تموضع الأحزاب بعد 2013:

في أعقاب التغيير السياسي الحاد في عام 2013، شهد المشهد الحزبي إعادة تشكيل استراتيجيته، إذ انهارت مكونات التحالف الوطني للديمقراطية، بينما حاولت أحزاب مثل الدستور والمصريين الأحرار إعادة رسم هويتها في ظل النظام الجديد. وقد جنّدت هذه الأحزاب الولاءات السياسية نحو السلطة الحاكمة، في إطار الدعم المشروط والإملائي، وسط قيود متجددة على المعارضة السياسية والحقوق السياسية. تراجع دور المعارضة الحرة بشكل واضح، بينما اتُّهمت العديد من هذه الأحزاب بأنها "معارضة موالية" لا تحدي للسلطة الحقيقية، بل تعمل ضمن قواعد اللعبة الرسمية للدولة.[8]

الإطار القانوني والتنظيمي للأحزاب في مصر

تعتبر الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية أحد المحددات الأساسية لمدى فاعلية النظام الحزبي، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقال سياسي. وفي الحالة المصرية، لعب الإطار القانوني دوراً مركزياً في تشكيل ملامح الحياة الحزبية، سواء من حيث النشأة أو العمل أو القدرة على الوصول إلى مواقع التأثير. وقد اتسم هذا الإطار، منذ إقرار قانون الأحزاب الأول، بالتقييد أكثر من التمكين، ما جعل العمل الحزبي في كثير من الأحيان مرهونًا بإرادة الدولة ومؤسساتها، لا بإرادة القاعدة الشعبية.

أولاً: قانون الأحزاب السياسية (قانون رقم 40 لسنة 1977 وتعديلاته):

صدر القانون رقم 40 لسنة 1977 بهدف تنظيم إنشاء وعمل الأحزاب السياسية في مصر، ضمن ما عُرف آنذاك "بعودة التعددية الحزبية" بعد عقود من الأحادية السياسية. لكن رغم كونه يمثل خطوة نحو التعددية الشكلية، فقد وضع هذا القانون من البداية قيودًا عديدة على تكوين الأحزاب، من أهمها اشتراط عدم تعارض برامج الأحزاب مع "أسس النظام الاشتراكي الديمقراطي"، وعدم قيام الحزب على أساس ديني أو طائفي أو مناطقي، وأن يضم عددًا من الأعضاء المؤسسين من عدة محافظات مختلفة.[9]

وقد خضع القانون لتعديلات متتالية، خاصة في عام 2005، ثم بعد ثورة يناير 2011، إلا أن الفلسفة العامة له ظلت قائمة على ضبط المجال الحزبي أكثر من تحريره. فحتى بعد الثورة، استمر اشتراط موافقة لجنة شؤون الأحزاب على تأسيس الحزب، ما قيّد فرص التعددية الحقيقية، رغم ما بدا من انفجار عددي في عدد الأحزاب. كما نص القانون على ضرورة نشر أسماء المؤسسين في صحف قومية، وتحمل التكاليف المالية لذلك، مما خلق حواجز عملية أمام الأحزاب محدودة الموارد.[10]

ثانياً: لجنة شؤون الأحزاب ودورها:

تعتبر لجنة شؤون الأحزاب السياسية الهيئة المركزية المسؤولة عن البت في طلبات تأسيس الأحزاب، ومراقبة مدى التزامها بالقانون. وقد تأسست هذه اللجنة بموجب قانون 1977/40، وتتكون من أعضاء يمثلون مؤسسات الدولة، مثل القضاء ووزارة الداخلية، ما أثار دائمًا جدلًا حول مدى استقلالها. كانت

[7] assem, Maye. Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule. Lynne Rienner Publishers, 2004, pp. 91–93.

[8] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية. كربلاء، العراق، 2021، ص 8–9.

[9] خربوش، محمد صفي الدين. النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 52–54.

[10] عصام، علاء. ثقوب في جدار الأحزاب المصرية: أزمات البناء الفكري والتنظيم والممارسة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2020، ص 65.

اللجنة، لفترات طويلة، أداة لضبط المجال الحزبي أكثر من كونه تنظيمًا عادلاً له، إذ رفضت عددًا كبيرًا من طلبات التأسيس، أو تأخرت في البت بها، بما يخدم مصالح السلطة السياسية.[11]
وفي بعض الحالات، كانت قرارات اللجنة خاضعة للطعن القضائي أمام المحكمة الإدارية العليا، التي كانت تلعب دوراً في إنصاف بعض الأحزاب، ما أتاح إنشاء عدد من التكوينات الحزبية خارج الإرادة الرسمية. إلا أن المناخ القانوني العام ظل يتسم بالتحفظ تجاه التعددية الحقيقية، ولم يتم إعادة تشكيل اللجنة أو تعديل أسس عملها بما يضمن حيادها واستقلالها، حتى بعد الثورة.[12]

ثالثاً: القيود الأمنية والإدارية على العمل الحزبي:
إلى جانب الإطار القانوني، لقد مثلت القيود الأمنية والإدارية عاملًا جوهرياً في الحد من حرية ونشاط الأحزاب. فعلى مدى العقود الماضية، لعبت الأجهزة الأمنية دوراً كبيراً في التدخل في شؤون الأحزاب، سواء من خلال مراقبة اجتماعاتها، أو التدخل في اختيار القيادات، أو منع بعض الأنشطة والفعاليات. كما فرضت هذه الأجهزة نوعاً من "الرقابة القَبلية" على كل تحرك حزبي، لا سيما إذا تعلق الأمر بأحزاب معارضة أو ذات طابع جماهيري.[13]
وقد تكرّس هذا الدور خاصة في عهد مبارك، حيث سُمح بوجود معارضة حزبية شكلية تحت المراقبة، دون أن يُسمح لها بالتمدد الجماهيري أو التنافس الحقيقي على السلطة. وامتد هذا الوضع إلى ما بعد الثورة، رغم التغيرات السياسية الظاهرة. فقد استمرت القيود غير القانونية، مثل تأخير الموافقات على المؤتمرات، ورفض إصدار تصاريح إعلامية، ومنع التفاعل الجماهيري، خصوصًا مع اقتراب الانتخابات أو الفعاليات الوطنية الحساسة.
هذا المناخ أفرز نوعاً من الأحزاب "المروَّضة"، التي تقبل بلعب دور ثانوي ضمن النظام السياسي، دون أن تتحدى سلطته أو تحاول تغييره. وتحوّلت كثير من الأحزاب، خاصة بعد 2013، إلى أدوات دعم سياسي للنظام القائم، مقابل بقاء رمزي في الساحة، وهو ما أفقد الحياة الحزبية معناها الجوهري كمجال للتعددية والتنافس على السياسات والسلطة.[14]

دور الأحزاب السياسية في الحكم والمشاركة السياسية
تعتبر المشاركة السياسية للأحزاب معيارًا أساسيًا لقياس مدى حيوية النظام السياسي وفاعلية التعددية الحزبية. وفي السياق المصري، تنوّعت أشكال مشاركة الأحزاب السياسية في الحكم، ما بين تمثيل برلماني محدود، إلى هيمنة شبه كاملة في بعض المراحل، وصولاً إلى الانكماش والإقصاء في فترات أخرى. تتضح أهمية هذا المحور في تقييم المسافة بين الوجود الحزبي القانوني والفعالية السياسية الحقيقية، خاصة من خلال تجربة بعض الأحزاب المؤثرة مثل حزب الحرية والعدالة، وحزب مستقبل وطن.

أولاً: الأحزاب السياسية والبرلمان: نسب التمثيل وتأثيره:
لم تكن العلاقة بين الأحزاب السياسية والمؤسسة البرلمانية في مصر مستقرة عبر العقود، بل عرفت تحولات عميقة تعكس طبيعة النظام السياسي. فخلال العهد الملكي، لعبت الأحزاب دوراً كبيراً في الحياة البرلمانية، خصوصاً حزب الوفد الذي حصل على الأغلبية البرلمانية أكثر من مرة. لكن بعد ثورة يوليو

[11] Kassem, Maye. Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule. Lynne Rienner Publishers, 2004, pp. 119.
[12] شعبان، إبراهيم محمد. الأحزاب السياسية في مصر: حزب الإصلاح والتنمية. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025، ص 28
[13] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية. كربلاء، العراق، 2021، ص 16.
[14] Blaydes, Lisa. Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt. Cambridge University Press, 2011, p. 79.

1952، تم إلغاء البرلمان التعددي لصالح تنظيمات رسمية تابعة للدولة، مثل الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي، والتي لم تكن تعكس تعددية حزبية حقيقية.[15]

مع التحول الذي شهده النظام السياسي في عهد السادات، وإعادة العمل بالتعددية الحزبية، عاد البرلمان ليضم بعض الأحزاب المعارضة. غير أن حزب الأغلبية الحزب الوطني الديمقراطي كان يحتكر المشهد البرلماني عملياً، حيث فاز بأغلب مقاعد البرلمان في جميع الانتخابات التي أجريت منذ تأسيسه حتى سقوطه في 2011. كانت الانتخابات تجرى في مناخ سياسي وأمني لا يتيح منافسة عادلة، ما جعل تمثيل الأحزاب الأخرى هامشياً في أغلب الأحيان.

بعد ثورة يناير 2011، تغير الوضع مؤقتاً، إذ جرت أول انتخابات تشريعية تعددية تحت إشراف قضائي كامل، شاركت فيها قوى حزبية جديدة، ونجح حزب الحرية والعدالة في حصد أغلبية مقاعد مجلس الشعب 2012. إلا أن هذا البرلمان لم يُكمل مدته، إذ تم حله بقرار من المحكمة الدستورية، ما أعاد المشهد إلى حالة الارتباك السياسي.[16]

في المقابل، وبعد 2013، أعيد تشكيل البرلمان ضمن مناخ سياسي مختلف. ففي انتخابات 2015، ثم 2020، ظهر حزب "مستقبل وطن" كأكبر حزب سياسي في البرلمان، حيث حصل على الأغلبية الساحقة، بدعم رسمي غير مباشر، وبتنظيم قوي وموارد واسعة، ما جعله الحزب المهيمن على مجلس النواب، في ظل تراجع واضح للأحزاب المدنية الأخرى، التي عانت من ضعف التمويل والقيود السياسية.

إذاً، ورغم أن التمثيل البرلماني للأحزاب قد يبدو كبيراً في بعض المراحل من حيث العدد، إلا أن فعالية هذا التمثيل ظلت محدودة، إما بسبب قيود سياسية، أو لضعف القدرة المؤسسية والتنظيمية للأحزاب المعارضة. كما أن القوانين الانتخابية أُعيدت صياغتها مراراً بطريقة تسهّل السيطرة على النتائج، خاصة من خلال نظام القوائم المغلقة، والدعم غير الرسمي لأحزاب السلطة.[17]

ثانياً: مشاركة الأحزاب في تشكيل السلطة التنفيذية:

لم تشهد مصر باستثناء فترات استثنائية قصيرة تقليداً راسخاً لمشاركة الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومات التنفيذية. فغالباً ما تم تشكيل الحكومات من تكنوقراط أو شخصيات مستقلة مدعومة من السلطة، دون أن تمثل الأحزاب البرلمانية مكوناً رئيسياً في هذه الحكومات.

في عهد مبارك، ورغم أن الحزب الوطني كان يسيطر على البرلمان، إلا أن مشاركة الشخصيات الحزبية في الحكومة لم تكن قائمة على مفاوضات حزبية، بل كانت تعيّن بقرارات فردية. أما الأحزاب المعارضة فلم تشارك إطلاقًا في أي تشكيل حكومي، وظلت تمارس دورًا رمزيًا في الحياة السياسية.[18]

وفي مرحلة ما بعد الثورة، ظهرت لأول مرة إمكانية مشاركة الأحزاب في تشكيل السلطة التنفيذية، خاصة بعد فوز محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة بمنصب رئيس الجمهورية عام 2012. حاول الحزب تشكيل حكومة تعكس توازناً بين التيارات السياسية، لكن الأغلبية الوزارية ظلت من داخل الحزب أو من المتحالفين معه. إلا أن ضعف الخبرة الحكومية، وتزايد التوترات السياسية، سرّع من فشل هذه التجربة، إذ لم تستمر الحكومة طويلاً، وانتهى الأمر بإطاحة الرئيس المنتخب نفسه بعد احتجاجات شعبية واسعة ودعم مؤسسي من الجيش.

أما بعد 2013، فعادت الحكومة إلى نمطها التقليدي، حيث يعيّن رئيس الجمهورية الوزراء دون مشاركة حزبية حقيقية، وإن كان حزب "مستقبل وطن" قد لعب دوراً مهماً في دعم هذه الحكومات من داخل البرلمان، من خلال تمرير القوانين ومساندة السياسات الحكومية، لكنه لم يشارك فعليًا في تشكيلها على أساس حزبي، وإنما بقي كحزب داعم أكثر منه شريكًا في الحكم.[19]

---

[15] خطيب، نعمان أحمد. الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة. منشورات جامعة مؤتة، 1994، ص 113.

[16] كاسم، ماي. السياسة المصرية: ديناميكيات الحكم السلطوي. لين رينر للنشر، 2004، ص 88.

[17] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية. كربلاء، العراق، 2021، ص 22.

[18] شعبان، إبراهيم محمد. الأحزاب السياسية في مصر: حزب الإصلاح والتنمية. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025، ص 37.

[19] خربوش، محمد صفي الدين. النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 64.

ثالثاً: تجربة حزب الحرية والعدالة في الحكم:

تشكل تجربة حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، أهم حالة لتمكين حزب سياسي في الحكم بعد ثورة يناير. فقد استطاع الحزب أن يفوز بنسبة تفوق 40% من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات 2011–2012، وتحالف مع أحزاب سلفية لتشكيل أغلبية برلمانية. كما فاز مرشحه محمد مرسي بمنصب الرئاسة في يونيو 2012، في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية تشهدها البلاد.

رغم هذا التمكين السياسي، واجه الحزب تحديات متعددة، منها ما هو مرتبط بغياب الخبرة الإدارية، ومنها ما يعود إلى طبيعة العلاقة المتوترة مع مؤسسات الدولة العميقة، وغياب التوافق الوطني مع القوى الثورية والعلمانية. كما اتُهم الحزب بمحاولة أخونة الدولة واحتكار المناصب وفشل في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. تصاعد الغضب الشعبي، إلى أن انتهى الوضع بخروج مظاهرات 30 يونيو 2013، ثم تدخل الجيش لعزل الرئيس وحظر الحزب واعتقال أعضائه.[20]

تكشف هذه التجربة عن تعقيد العلاقة بين التمكين الحزبي والحكم في مصر. إذ أن الحزب وصل للسلطة عبر صناديق الاقتراع، لكنه لم يتمكن من بناء تحالفات سياسية أو ترسيخ مشروع وطني جامع، ما جعل حكمه هشًا، وسقوطه سريعاً.

رابعاً: حالة حزب مستقبل وطن:

في المقابل، يشكّل حزب مستقبل وطن نموذجاً مغايراً لطريقة ممارسة الأحزاب للسلطة. فقد تأسس الحزب عام 2014، ونجح خلال سنوات قليلة في أن يتحول إلى الحزب الأول في مصر، بعد حصوله على الأغلبية في مجلس النواب خلال انتخابات 2020، وتحقيقه نفوذًا واسعًا في المحليات وفي الأجهزة التنفيذية غير الحكومية.

يحظى الحزب بدعم مؤسسي واضح، ويتمتع بموارد مالية وتنظيمية واسعة، ما مكّنه من فرض نفسه كرافعة سياسية للنظام الحالي، خصوصًا في غياب أحزاب معارضة قوية. ورغم أنه لا يشارك رسمياً في تشكيل الحكومة، إلا أنه يؤدّي دورًا محوريًا في تمرير السياسات، وتوفير الدعم السياسي للرئيس والسلطة التنفيذية. كما أن عدداً من قياداته يشغلون مناصب في لجان برلمانية مؤثرة، ما يمنحه نفوذاً تشريعياً وتنظيمياً ملموساً.[21]

ورغم هذا الحضور، يواجه الحزب انتقادات تتعلق بضعف هياكله الداخلية، واعتماده على النفوذ لا على البرامج السياسية. كما يتهم بأنه يكرر تجربة الحزب الوطني، من حيث الهيمنة وغياب التعددية وتمثيله للحكم أكثر من تمثيله للمجتمع.

تحليل لأهم الأحزاب السياسية المعاصرة

لقد شهدت الحياة الحزبية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، تحولاً درامياً في طبيعة الفاعلين السياسيين، وتغيّرت خريطة الأحزاب من حيث التوجهات والفاعلية. ورغم عودة القيود تدريجيًا بعد 2013، فقد برزت عدة أحزاب على الساحة، تختلف في أدوارها وتوجهاتها وتأثيرها. يمكن تصنيف أهم هذه الأحزاب المعاصرة إلى أحزاب داعمة للنظام الحاكم مثل حزب مستقبل وطن، وأحزاب ذات طابع ديني كحزب النور، وأحزاب معارضة مدنية مثل المصري الديمقراطي الاجتماعي، والكرامة. تحليل هذه الأحزاب يساعد على فهم التوازنات السياسية الراهنة، ومحدودية التعددية رغم التنوع العددي.

أولاً: حزب مستقبل وطن: الحزب المهيمن بلا منازع:

[20] Blaydes, Lisa. Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt. Cambridge University Press, 2011, p. 82.

[21] Kassem, Maye. Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule. Lynne Rienner Publishers, 2004, p. 105.

لقد تأسس حزب مستقبل وطن عام 2014، ليملأ الفراغ السياسي الذي خلّفه حل الحزب الوطني الديمقراطي بعد ثورة يناير. بدأ الحزب كتجمع شبابي مدعوم من بعض الجهات الرسمية، ثم تطوّر تدريجياً ليصبح أهم الأحزاب المصرية من حيث الحضور البرلماني والتنظيمي. وقد نجح في انتخابات مجلس النواب 2020 في الحصول على الأغلبية الساحقة من المقاعد، ما عزّز من دوره السياسي كممثل غير رسمي للسلطة الحاكمة.

اعتمد الحزب على دعم مؤسسي وتنظيمي واضح، مستفيداً من ضعف الأحزاب المنافسة، وتوجيه الإعلام الرسمي وغير الرسمي لصالحه. ورغم أن برنامجه يفتقر إلى التمايز الأيديولوجي الواضح، فإنه اتخذ لنفسه موقع "الحزب الداعم للدولة"، وتبنى خطاباً وطنياً عاماً يدعو إلى الاستقرار والتنمية، وهو ما جعله قريباً من نموذج الحزب الحاكم في النظم السلطوية.[22]

وفعلياً، لم يشارك الحزب في تشكيل الحكومات، لكنه لعب دوراً مركزياً في دعم السياسات الحكومية من داخل البرلمان، خصوصاً في تمرير القوانين الاقتصادية والاجتماعية. كما امتد نفوذه إلى المحليات ومؤسسات المجتمع المدني، وأصبح قناة تنسيقية بين النظام والمجتمع، دون أن يُشكل معارضة داخلية أو آلية رقابة على السلطة.

ورغم هذا النجاح المؤسسي، يواجه الحزب انتقادات متعددة تتعلق بانعدام المنافسة الداخلية، وغياب الديمقراطية التنظيمية، واعتماده على الولاءات والانتقاء من فوق لا من القاعدة. ويُنظر إليه بوصفه إعادة إنتاج للحزب الوطني ولكن بصيغة جديدة، ما يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الأحزاب في ترسيخ حياة حزبية صحية.[23]

ثانياً: حزب النور: نموذج الحزب الديني المأزوم:

ينتمي حزب النور إلى التيار السلفي، وقد تأسس في أعقاب ثورة يناير 2011 كامتداد سياسي للدعوة السلفية في الإسكندرية. فاجأ الحزب الجميع في الانتخابات البرلمانية 2011 - 2012، حين حصل على نحو 25% من مقاعد مجلس الشعب، ليصبح القوة الثانية بعد حزب الحرية والعدالة. وقد تميز الحزب في تلك المرحلة بخطابه الديني المحافظ، وتنظيمه القاعدي القوي، خاصة في الأوساط الريفية والشعبية.

غير أن مسيرة الحزب دخلت منعطفاً حاداً بعد 2013، حين اتخذ قراراً استراتيجياً بالانحياز إلى خارطة الطريق المدعومة من الجيش، ورفض التحالف مع الإخوان المسلمين. هذا الموقف أكسبه بقاءً في المشهد السياسي، لكنه أفقده الكثير من قاعدته الشعبية التي اعتبرته خائناً للتيار الإسلامي. كما تعرض الحزب لحملات إعلامية وتشريعية هدفت إلى تقييد نشاطه.[24]

ففي الانتخابات البرلمانية التالية (2015، 2020)، تراجع تمثيل الحزب إلى مستويات دنيا، ولم يتمكن من استعادة مكانته السابقة، رغم محاولاته التأقلم مع المشهد الجديد. كما واجه ضغوطاً قانونية وإعلامية، وسط دعوات لحظر الأحزاب ذات المرجعية الدينية. وفي ظل هذا المناخ، ركز الحزب على البقاء داخل النظام، من خلال تقديم خطاب "وطني ديني معتدل"، والترويج لاعتداله وابتعاده عن العنف.

تجربة حزب النور تُظهر كيف أن الأحزاب ذات المرجعية الدينية تعاني من ضيق هامش الحركة في النظم السياسية التي لا تقبل بالتعددية العقائدية، حتى وإن كانت هذه الأحزاب تعمل ضمن الأطر القانونية.[25]

ثالثاً: أحزاب المعارضة المدنية: بين المشاركة الرمزية والتهميش:

رغم ضعفها النسبي، فإن بعض الأحزاب المدنية المعارضة لا تزال فاعلة في حدود ضيقة، وتحاول لعب أدوار في الدفاع عن الحريات السياسية والاجتماعية، رغم القيود القانونية والأمنية. ومن بين هذه

[22] شعبان، إبراهيم محمد. الأحزاب السياسية في مصر: حزب الإصلاح والتنمية. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025، ص 41–43.
[23] عصام، علاء. ثقوب في جدار الأحزاب المصرية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2020، ص 85
[24] خربوش، محمد صفي الدين. النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 68 – 71.
[25] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية. كربلاء، العراق، 2021، ص 32.

الأحزاب، يظهر الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب الكرامة كأمثلة لأحزاب تسعى لتقديم بدائل سياسية وطنية ذات طابع اجتماعي تقدمي.

1. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي:

تأسس الحزب بعد ثورة يناير، بدمج عدد من التيارات الليبرالية واليسارية، وسعى منذ البداية إلى التواجد في الساحة السياسية من خلال تقديم خطاب عقلاني مدني. شارك في الانتخابات البرلمانية لعامي 2011 و2015، ونجح في الفوز بعدد محدود من المقاعد، لكنه لم يتمكن من بناء قاعدة جماهيرية واسعة بسبب ضعف الموارد، والتضييقات الأمنية، وتشتت المعارضة.

كما تعرّض الحزب لانقسامات داخلية أثرت على استقراره، وخففت من قدرته على لعب دور مؤثر في البرلمان. وعلى الرغم من ذلك، فإنه حافظ على مواقفه النقدية للحكومة، وطالب بإصلاحات سياسية، ودافع عن قضايا العدالة الاجتماعية، والحرية النقابية، والحقوق المدنية.[26]

2. حزب الكرامة:

هو حزب قومي ناصري، تأسس رسمياً في 2004، لكنه نشط فعلياً بعد 2011، وتميّز بمواقفه المناهضة للهيمنة الاقتصادية والاحتكار، ودعمه للقضايا القومية مثل القضية الفلسطينية. حاول الحزب أن يلعب دوراً في المعارضة المنظمة، وكان له تمثيل محدود في البرلمان، لكنه لم يُستطع اختراق القاعدة الشعبية أو تقديم مشروع سياسي جامع.

في السنوات الأخيرة، شارك الحزب في بعض التحالفات المعارضة، وحاول تجديد خطابه السياسي ليكون أقرب إلى تطلعات الشباب. كما أعلن عدد من قياداته الانسحاب من الساحة الحزبية بسبب التضييقات المفروضة، ما انعكس سلبًا على مستوى أدائه التنظيمي والبرلماني.[27]

ورغم ضعف هذه الأحزاب، إلا أنها تظل صوتاً معبراً عن تيارات سياسية لم تنصهر في النظام، وتحاول ممارسة العمل السياسي من موقع نقدي. غير أن قدرتها على التأثير تظل مرهونة بالتحولات الكبرى في البيئة السياسية والقانونية، ومدى إمكانية فتح المجال العام.

التحديات التي تواجه الأحزاب في مصر

رغم الإطار القانوني الذي يسمح بتأسيس الأحزاب السياسية في مصر، والتعدد الظاهري في عددها، فإن الواقع السياسي يُظهر محدودية كبيرة في فاعلية هذه الأحزاب ودورها في الحياة العامة. تواجه الأحزاب المصرية مجموعة من التحديات البنيوية والمؤسسية، والتي تعيق قدرتها على التأثير في الحكم، أو تمثيل المواطنين بفعالية، أو القيام بوظائفها التنظيمية والديمقراطية. ويمكن تصنيف أهم هذه التحديات إلى أربعة محاور رئيسية وهي:

3. ضعف التنظيم الداخلي.
4. التدخل الأمني والرقابي.
5. عزوف المواطنين عن العمل الحزبي.
6. مشكلات التمويل والإعلام.

أولاً: ضعف التنظيم الداخلي للأحزاب:

تعاني معظم الأحزاب السياسية في مصر من هشاشة تنظيمية واضحة. فالكثير من الأحزاب، سواء القديمة أو الجديدة، تفتقر إلى هياكل تنظيمية مؤسسية قوية، كما أن القواعد الداخلية لهذه الأحزاب كثيراً ما تكون غير مفعّلة، أو تخضع لتدخلات فردية من القيادات، ما يؤدي إلى غياب الديمقراطية الداخلية، وتهميش الكوادر الشابة، وتكرار الانقسامات والانشقاقات0

حيث تُظهر بعض الدراسات أن معظم الأحزاب المصرية تفتقر إلى قواعد بيانات فعلية لأعضائها، ولا تنظم مؤتمراتها الدورية كما ينص القانون، ولا تُفعّل اللجان الداخلية المعنية بالسياسات أو الرقابة. كما أن

[26] عصام، علاء. ثقوب في جدار الأحزاب المصرية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2020، ص 94.
[27] شعبان، إبراهيم محمد. الأحزاب السياسية في مصر: حزب الإصلاح والتنمية. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025، ص 52.

هيمنة القيادات الكاريزمية أو التاريخية على الحزب تُضعف من تداول السلطة داخله، وتؤدي إلى تحوله من مؤسسة جماعية إلى كيان شخصي تابع لرؤية واحدة، ما يفقده القدرة على التجدد والاستمرارية.[28]
ومن جهة أخرى، لا تقوم معظم الأحزاب بوضع برامج تفصيلية قابلة للتطبيق، بل تكتفي بشعارات عامة لا تعبّر عن رؤية واضحة. كما تغيب مراكز الأبحاث والدراسات عن هيكل الأحزاب، ما يُضعف من قدرتها على تقديم سياسات بديلة أو المساهمة الفعالة في النقاش العام.

ثانياً: التدخل الأمني والرقابي:
يعتبر التدخل الأمني أحد أخطر التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في مصر، وقد شكّل على مدار العقود الماضية أداة قوية لتقييد العمل الحزبي. فمنذ عهد مبارك، كانت الأجهزة الأمنية تلعب دوراً في مراقبة نشاط الأحزاب، والتدخل في تعيين القيادات، أو منع الاجتماعات والمؤتمرات، أو عرقلة الترخيص للأنشطة السياسية. ورغم التغيرات التي أعقبت ثورة يناير، فإن هذا التدخل لم يختفِ، بل عاد بقوة بعد 2013 في سياق إعادة ضبط المجال العام.
تشير التقارير والدراسات إلى أن بعض الأحزاب تُمنع فعلياً من عقد فعالياتها دون الحصول على موافقات أمنية، ما يتعارض مع مبدأ الاستقلالية السياسية. كما أن العديد من الأحزاب تتعرض لضغوط غير معلنة في حال اتخاذ مواقف معارضة أو تقديم مرشحين لا يحظون بالقبول الرسمي، ما يحدّ من حريتها في المنافسة السياسية.
وقد أدى هذا التدخل إلى خضوع بعض الأحزاب لما يعرف "بالترويض السياسي"، أي البقاء في المشهد بشرط عدم تجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها الدولة. ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من الأحزاب تمارس العمل السياسي بشكل شكلي، دون أن تكون لها قدرة حقيقية على المعارضة أو الضغط أو تقديم بدائل.[29]

ثالثاً: عزوف المواطنين عن الانخراط الحزبي:
إن أحد أهم مظاهر ضعف الحياة الحزبية في مصر هو العزوف الشعبي عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو التفاعل معها. ويعود ذلك إلى عدة أسباب متداخلة، منها فقدان الثقة في جدوى العمل الحزبي، وغياب الثقافة الديمقراطية، والارتباط السلبي بالتجارب التاريخية التي شوّهت صورة الأحزاب، إضافة إلى غلبة الطابع الشخصي أو النخبوي على أغلب الأحزاب القائمة.
وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نسبة العضوية الحزبية في مصر ضئيلة جدًا مقارنة بعدد السكان. كما أن معظم المواطنين، خاصة الشباب، ينظرون إلى الأحزاب على أنها كيانات نفعية أو منصات للترقي الاجتماعي لا للتغيير الحقيقي. وقد فشلت الكثير من الأحزاب في بناء علاقات عضوية مع قواعدها، أو في التجذر في الأحياء والقرى والمؤسسات الجامعية والنقابات، وهو ما يُفقدها الاتصال بالمجتمع.
هذا الانفصال بين الأحزاب والمجتمع يؤدي إلى خلل في التمثيل السياسي، ويفرغ الانتخابات من مضمونها الديمقراطي، حيث يغيب التنافس البرنامجي، وتصبح الحملات الانتخابية مجرد تعبئة إدارية أو قبلية أو إعلامية، دون مشاركة حقيقية من قواعد حزبية نشطة.[30]

رابعاً: مشكلات التمويل والإعلام:
تعاني الأحزاب المصرية من أزمة تمويل مزمنة، خاصة في ظل القيود القانونية على مصادر التمويل، وضعف القدرة على جمع التبرعات من الأعضاء أو المواطنين. ويعتبر غياب الدعم الحكومي المباشر

[28] عصام، علاء. ثقوب في جدار الأحزاب المصرية: أزمات البناء الفكري والتنظيم والممارسة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2020، ص 55 – 58.
[29] شعبان، إبراهيم محمد. الأحزاب السياسية في مصر: حزب الإصلاح والتنمية. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2025، ص 61 – 64.
[30] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية. كربلاء، العراق، 2021، ص 43 – 46.

للأحزاب، وضعف المساهمة المجتمعية، سببًا رئيسيًا في اعتماد بعض الأحزاب على تمويل محدود يأتي غالبًا من مؤسسي الحزب أو رجال أعمال داعمين، ما يجعلها رهينة لهذه الدوائر الضيقة.
كما أن تكاليف المشاركة في الانتخابات، من طباعة المواد الدعائية واستئجار مقار انتخابية والتنقل، تفوق قدرة أغلب الأحزاب، خاصة الصغيرة أو الجديدة منها، ما يؤدي إلى إضعاف فرصها في المنافسة أمام الأحزاب المدعومة سياسيًا أو مالياً.
وعلى مستوى الإعلام، تواجه الأحزاب المستقلة والمعارضة صعوبات في الوصول إلى الجمهور، بسبب سيطرة الدولة أو رجال الأعمال المرتبطين بها على أغلب وسائل الإعلام. وغالباً ما يتم تجاهل أنشطة الأحزاب، أو تشويه صورتها، أو تغليب خطابها السلبي في الإعلام الرسمي. أما الإعلام الحزبي ذاته، فقد اختفى تقريبًا، بعد توقف صحف الأحزاب الكبرى، أو تحوّلها إلى منشورات محدودة الانتشار والتأثير.[31]

تقييم دور الأحزاب في دعم الديمقراطية

تلعب الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية دوراً محورياً في ترسيخ الحكم الرشيد، حيث تمثّل القناة المؤسسية التي تربط بين الدولة والمجتمع، وتنظم التنافس على السلطة، وتضمن تداولها بشكل سلمي. غير أن هذا الدور لا يتحقق بمجرد وجود أحزاب بالمعنى القانوني أو العددي، بل يتطلب وجود بيئة سياسية تضمن حرية التنظيم، وتكافؤ الفرص، ومشاركة شعبية فعلية. في الحالة المصرية، لا تزال الأحزاب السياسية تعاني من ضعف فاعليتها في دعم الديمقراطية، رغم التعدد الظاهري والاعتراف القانوني.

أولاً: هل تساهم الأحزاب في ترسيخ الحكم الرشيد؟

إن الحكم الرشيد يقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون. وفي هذا السياق، يُفترض أن تسهم الأحزاب في تعزيز هذه المبادئ من خلال دورها الرقابي والتشريعي، والمساهمة في تشكيل الحكومات، وتمثيل مصالح المواطنين. لكن الأحزاب المصرية غالباً ما عجزت عن القيام بهذه الأدوار، بسبب البيئة السياسية المقيدة، وضعف الهياكل الداخلية، وتهميشها من قبل السلطة التنفيذية.
فباستثناء بعض اللحظات الاستثنائية، مثل تجربة حزب الحرية والعدالة القصيرة بعد 2011، لم تلعب الأحزاب دوراً رئيسيًا في صنع السياسات أو مراقبة السلطة، بل غالباً ما أُقصيت من مراكز القرار، أو اقتصر دورها على تأييد القرارات الحكومية، كما هو حال حزب مستقبل وطن. وهو ما يضعف من مساهمتها في ترسيخ الحكم الرشيد، ويحولها إلى كيانات تابعة أكثر منها رقابية أو موازنة للسلطة.

ثانياً: الأحزاب بين الأداء البرلماني والتمثيل الشعبي:

يعتبر البرلمان ساحة أساسية لقياس أداء الأحزاب، لكن في التجربة المصرية، غالباً ما اختلت العلاقة بين التمثيل البرلماني والتمثيل الشعبي. فقد حصلت بعض الأحزاب على أغلبية برلمانية واسعة، مثل حزب مستقبل وطن، دون أن تعبر فعلياً عن قاعدة جماهيرية واسعة، أو برنامج سياسي واضح. في المقابل، فشلت أحزاب أخرى في الوصول إلى البرلمان رغم امتلاكها لخطابات سياسية متقدمة أو تمثيل لشرائح مدنية مهمة.
ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام الانتخابي، وعدم تكافؤ الفرص بين الأحزاب، وسيطرة المال السياسي والإعلام المنحاز، إضافة إلى تدخلات أمنية وإدارية تؤثر على نتائج الانتخابات. كما أن ضعف الانخراط الشعبي في العمل الحزبي يُفقد هذه الأحزاب قاعدتها، ويجعلها عاجزة عن فرض نفسها كممثل حقيقي للناس.
بالتالي، فإن دور الأحزاب في دعم الديمقراطية في مصر لا يزال محدوداً، ويواجه تحديات بنيوية وهيكلية. فالمطلوب ليس فقط زيادة عدد الأحزاب أو مقاعدها، بل ضمان استقلالها وتعزيز الشفافية

[31] خربوش، محمد صفي الدين. النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 76 – 79.

الداخلية وتمكينها من التفاعل الحر مع الجمهور والمشاركة الفعلية في صنع السياسات، ضمن إطار قانوني وسياسي يضمن التعددية والتداول السلمي للسلطة.

النتائج

يتوصل هذا البحث إلى عدة نتائج رئيسية حول واقع الأحزاب السياسية في مصر، والتي تفسر محدودية دورها الفعلي في الحياة السياسية:

- **هيمنة الدولة :**أظهر البحث أن الدولة المصرية، عبر الحقب المختلفة، مارست سيطرة قوية على الحياة الحزبية، سواء من خلال الإطار القانوني المقيد أو عبر التدخلات الأمنية والإدارية، مما حال دون تطور أحزاب قوية ومستقلة.
- **التعددية الشكلية :**على الرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب المسجلة رسمياً، إلا أن هذه التعددية تظل **شكلية وغير فعالة**، حيث أن معظم الأحزاب تفتقر إلى القاعدة الشعبية، والبرامج السياسية الواضحة، والتمويل الكافي، مما يمنعها من المنافسة الجادة على السلطة.
- **ضعف التمثيل البرلماني :**بيّن التحليل أن المشاركة البرلمانية للأحزاب كانت محدودة في أغلب الأحيان، كما أن التمثيل النيابي لم يعكس بالضرورة وزناً سياسياً حقيقياً، حيث كانت الانتخابات غالباً ما تستخدم لتعزيز شرعية النظام القائم بدلاً من أن تكون أداة لتداول السلطة.
- **غياب دور في الحكم :**كشف البحث أن دور الأحزاب في تشكيل الحكومات وصناعة القرار ظل هامشياً ومقتصراً على فترات استثنائية، مما يؤكد أن السلطة التنفيذية في مصر لم تكن نتاجاً للتنافس الحزبي الديمقراطي.
- **تحديات هيكلية داخلية :**تعاني الأحزاب من مشكلات داخلية عميقة، مثل ضعف التنظيم، ومركزية القرار، وغياب الديمقراطية الداخلية، مما يجعلها غير قادرة على استقطاب الكفاءات والشباب، وتجديد قياداتها وبرامجها.

الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن الأحزاب السياسية المصرية، على الرغم من وجودها القانوني وتعددها، لم تتمكن من أداء دورها الحيوي كقوة فاعلة في عملية الحكم ودعم التحول الديمقراطي. إن واقع الأحزاب في مصر هو نتاج تفاعل معقد بين **القيود المفروضة من قبل الدولة** و**التحديات البنيوية الداخلية** التي تعاني منها. فالأحزاب تواجه إطاراً قانونياً مقيداً يضعف استقلاليتها، وضغوطاً أمنية تحد من حريتها في العمل، وغياباً للديمقراطية في المشهد العام.

كما أن غياب العلاقة القوية بين الأحزاب والقاعدة الشعبية يعزز عزوف المواطنين عن العمل الحزبي، ويجعل الأحزاب مجرد كيانات لا تمثل طموحات المجتمع. وفي ظل هذا الواقع، يهيمن على المشهد حزب واحد يحظى بدعم الدولة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج نموذج الحزب الحاكم الذي يتعارض بشكل مباشر مع مبدأ التعددية السياسية. وبذلك، فإن تحقيق أي تحول ديمقراطي حقيقي في مصر يظل رهيناً بتجاوز هذه الصيغ الشكلية والعمل على بناء أحزاب قوية ومستقلة وفعالة قادرة على تمثيل المواطنين ومراقبة السلطة والمساهمة في بناء نظام سياسي أكثر توازناً.

التوصيات

بناءً على نتائج هذا البحث، يُقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تُسهم في تفعيل دور الأحزاب السياسية المصرية:

1- على المستوى التشريعي والمؤسسي:

- **إصلاح الإطار القانوني :**مراجعة قانون الأحزاب السياسية لضمان استقلالية لجنة شؤون الأحزاب، وإزالة القيود غير الضرورية على تأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها.

- **رفع القيود الأمنية :**ضرورة رفع القيود الأمنية والإدارية التي تعيق نشاط الأحزاب، والسماح بحرية الحركة والتنظيم وعقد الفعاليات دون تدخلات حكومية.
- **تفعيل الدعم المالي :**وضع آلية عادلة وشفافة للدعم الحكومي للأحزاب لتعزيز قدرتها على العمل والتواصل مع الجمهور، وضمان المنافسة المتكافئة.

2- على المستوى السياسي والمجتمعي:

- **ضمان عدالة المنافسة :**تطوير النظام الانتخابي لضمان عدالة المنافسة، مع إخضاع تمويل الحملات الانتخابية والإعلام لمراقبة مستقلة لمنع تدخلات الدولة أو أي جهات أخرى.
- **تعزيز الثقافة السياسية :**العمل على نشر الثقافة السياسية والمواطنة الفاعلة، خاصة بين الشباب، لتشجيع الانخراط في العمل الحزبي كأداة للتغيير الإيجابي.

3- على المستوى الداخلي للأحزاب:

- **تعزيز الشفافية والديمقراطية الداخلية :**يجب على الأحزاب نفسها أن تعمل على تطبيق مبادئ الشفافية والديمقراطية في هياكلها الداخلية، بما يضمن التجديد المستمر للقيادة، وتوسيع قاعدة المشاركة، وتطوير البرامج السياسية بما يلبي احتياجات المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

- خربوش، م. ص .(2015). *النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- خطيب، ن. أ .(1994). *الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة*. منشورات جامعة مؤتة.
- شعبان، إ. م .(2025). *الأحزاب السياسية في مصر: حزب الإصلاح والتنمية*. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عصام، ع .(2020). *ثقوب في جدار الأحزاب المصرية: أزمات البناء الفكري والتنظيم والممارسة*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية .(2021). *أدوار الأحزاب السياسية المصرية بين التغير والاستمرارية*. مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية.

باللغة الإنجليزية

- Blaydes, L. (2011). *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt*. Cambridge University Press.
- Kassem, M. (2004). *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule*. Lynne Rienner Publishers.